الأمم المتحدة
A/HRC/PRST/35/1
الجمعية العامة
Distr.: General
3 July 2017
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والثلاثون
٢-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

بيان من الرئيس

بيان من الرئيس ٣٥/١- حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار

في الجلسة السابعة والثلاثين، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أدلى رئيس المجلس ببيان فيما يلي نصه:

"إن مجلس حقوق الإنسان:

١- *يشكر* الخبير المستقل المعني ببناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في ميدان حقوق الإنسان على تقريره[(١)] بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، ويحيط علماً بآخر المستجدات القانونية والسياسية في البلد، وبخاصة ما يلي:

(أ) اعتماد دستور جديد يؤسس للجمهورية الثالثة وينص على تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات العامة ويكرس الحكم الديمقراطي والمساواة بين الجنسين؛

(ب) تشكيل البرلمان والحكومة الجديدين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛

(ج) تعيين نائب للرئيس وفقاً للدستور الجديد؛

(د) اعتماد مجلس الوزراء، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، المرسوم الذي يقضي بإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عملاً بالقانون رقم ٢٠١٦-١١١١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والمتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

(هـ) اعتماد مجلس الوزراء، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين في ظل الوضع المثير للقلق الذي يواجهه المهاجرون؛

(١) A/HRC/35/43.

(و) اعتماد الحكومة، في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، المرسوم المتعلق بإحداث لجنة مشتركة بين الوزارات لمتابعة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني؛

(ز) التوقيع على المرسوم رقم ٢٠١٦-٣٧٣ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والمتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة العنف الجنسي في سياق النزاعات وتحديد اختصاصاتها وتنظيمها وسير عملها؛

٢- *يرحب* بالإصلاحات التشريعية التي شملت قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية، ويشجع الحكومة الإيفوارية على متابعة الإصلاحات اللازمة لتحديث النظام القضائي ووضع وتنفيذ إجراءات تهدف إلى تقليص مدة الاحتجاز رهن المحاكمة وتحسين ظروف الاحتجاز؛

٣- *يرحب أيضاً* باستمرار الإجراءات القضائية في كوت ديفوار، وفقاً للمعايير التي تكفل المحاكمة العادلة، ويشجع البلد على ملاحقة المسؤولين المزعومين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة الانتهاكات المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

٤- *يشيد* بما أُحرز من تقدم كبير في عملية المصالحة الوطنية التي سمحت في جملة أمور بعودة العديد من الشخصيات البارزة ومن أنصار النظام القديم من المنفى وبالإفراج عن عدد كبير من المسؤولين المزعومين عن الانتهاكات المرتكبة خلال العملية الانتخابية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ويشجع الحكومة الإيفوارية على مواصلة جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية؛

٥- *يرحب* بنشر تقرير لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مما يسمح بكشف الحقيقة وإطلاع أعضاء المجتمع الوطني والمجتمع الدولي على نتائج الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة وتوعيتهم بها تحقيقاً للمسامحة والمصالحة الوطنية، ويشجع الحكومة الإيفوارية على اتخاذ إجراءات لتوعية السكان بمحتوى التقرير ومراعاة التوصيات الواردة فيه؛

٦- *يرحب أيضاً* بمواصلة عملية تعويض الضحايا التي شُرع فيها بالتعاون مع صندوق جبر الضحايا الذي خُصص له مبلغ ١٠ مليارات من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية والذي يهدف إلى إعادة وضع الضحايا في صميم عملية المصالحة الوطنية، ويناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى الصندوق؛

٧- *يشيد* بتجديد كوت ديفوار التزامها داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي تجسد أيضاً من خلال انتخاب كوت ديفوار عضواً غير دائم في مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

٨- *يعرب عن تقديره* لتقليد كوت ديفوار القديم من حسن الضيافة واستقبال اللاجئين، الذين يمثلون نحو ٢٥ في المائة من مجموع السكان، ويثني على الجهود التي تبذلها الحكومة الإيفوارية من أجل إدماجهم في المجتمع؛

٩- *يرحب* بجهود كوت ديفوار الرامية إلى التصدي لظاهرة انعدام الجنسية ويشجع البلد على الاستمرار في تقاسم الخبرات والممارسات السليمة؛

١٠- *يرحب أيضاً* باعتماد المرسوم رقم ٢٠١٧-١٢١ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧ الذي يحدد طرائق تنفيذ القانون رقم ٢٠١٤-٣٨٨ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن تعزيز أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم؛

١١- *يلاحظ* مع التقدير تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، الذي تموله كوت ديفوار بنسبة ٧٢ في المائة، ويرحب بتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن وبوضع خطة المصالحة والتماسك الاجتماعي وإعادة الإعمار وبناء السلام موضع التنفيذ، ويشجع السلطات الإيفوارية على مواصلة هذه الإصلاحات من أجل توطيد التقدم المحرز؛

١٢- *يوصي* الحكومة الإيفوارية بمواصلة ما تضطلع به من عمل لبناء القدرات وتعزيز التماسك في صفوف القوات المسلحة الإيفوارية بغية النهوض بمؤسساتها، بما يسهم في التنمية الوطنية وفي تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛

١٣- *يلاحظ* نقص تمثيل المرأة داخل المؤسسات الوطنية، وبخاصة في البرلمان والحكومة، ويشجع الحكومة الإيفوارية بشدة على تعزيز ودعم وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في مناصب الإدارة وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقاً للأحكام ذات الصلة من الدستور الجديد؛

١٤- *يشجع* الحكومة الإيفوارية على الاستمرار في توطيد سيادة القانون، بوسائل منها مكافحة الإفلات من العقاب؛

١٥- *يشجع* الحكومة الإيفوارية أيضاً على مواصلة التعاون الكامل والفعال مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وعلى تقديم التقارير المطلوبة إلى الهيئات المعنية؛

١٦- *يحث* على تعزيز نظام السجون، فضلاً عن الأحكام الكفيلة بضمان استقلال القضاة، ضماناً لحسن سير المؤسسات والخدمات العامة وللتمتع بجميع حقوق الإنسان؛

١٧- *يطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن توفر المساعدة التقنية التي تلتمسها الحكومة الإيفوارية بهدف بناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار تحسباً لنهاية ولاية الخبير المستقل وإنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويشجع السلطات الإيفوارية على تحقيق امتثال اللجنة للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وتزويدها بالوسائل الضرورية للاضطلاع بمهمتها على نحو مستقل؛

١٨- *يشجع* الحكومة الإيفوارية بقوة على الاستمرار في اتخاذ التدابير التشريعية والسياسية والقانونية اللازمة لضمان حقوق الإنسان لجميع الأشخاص المستضعفين، وعلى إيلاء اهتمام خاص بمصير الأشخاص المفقودين أو المشردين أو الذين يعاد توطينهم أو اللاجئين أو الذين يعاد إدماجهم؛

١٩- *يشجع* الحكومة الإيفوارية بقوة على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة العنف والتمييز القائمين على أساس نوع الجنس؛

٢٠- *يعرب عن بالغ* التقدير للعمل القيم الذي اضطلع به الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، والذي يندرج في إطار المساعدة التقنية وبناء القدرات؛

٢١- *يطلب* إلى الحكومة الإيفوارية أن تنفذ، بدعم من جميع الأطراف المعنية، بما يشمل المجتمع المدني، التوصيات التي قدمها الخبير المستقل في تقريره وتتخذ التدابير القانونية الضرورية لوضع تلك التوصيات موضع التنفيذ في المدى القصير، وذلك بوجه الخصوص عن طريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والوزارات التقنية التي عُينت لتتسلم مهام شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛

٢٢- *يهيب* بالمجتمع الدولي أن يدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بناءً على طلبها، من أجل بناء قدراتها وإقدارها على المساهمة مساهمة فعالة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين وفقاً لمبادئ باريس؛

٢٣- *يرحب* بتعاون السلطات الإيفوارية مع منظومة الأمم المتحدة برمتها، ولا سيما مع آليات مجلس حقوق الإنسان، وبعزمها على مواصلة العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان في كوت ديفوار؛

٢٤- *يعرب عن شكره* لجميع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، وللمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على ما قدموه من دعم ومساندة لدولة كوت ديفوار طوال هذه السنوات."